مُنتخَبون لكن مقيَّدون

تضييق المجال أمام البرلمانيين الفلسطينيين في الكنيست الإسرائيلي

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم ما يزيد على 7 مليون شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية .

وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان .

ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية، وتتلقى تمويلها من أعضائها ومن التبرعات العامة .

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2019
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسبة المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في مادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org
وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.
الطبعة الأولى 2019
الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: MDE 15/0882/2019
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

صورة الغلاف: *أعضاء الكنيست في الكتلة البرلمانية العربية يرفعون لافتات احتجاجية بينما يحاول عناصر الأمن منعهم خلال خطاب نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس في الكنيست الإسرائيلي في القدس في 22 كانون الثاني (يناير) 2018. وقد تعهد أعضاء الكنيست الفلسطينيون بمقاطعة خطاب بنس احتجاجًا على قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 6 ديسمبر 2017 بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.*
© Ariel Schalit/AFP/Getty Images

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

1. ملخص 4

2. المنهجية 6

3. خلفية 7

3.1 تضييق المجال أمام الأصوات الناقدة 7

3.2 التمييز ضد الفلسطينيين 8

3.3 الانتخابات التشريعية في أبريل/نيسان 2019 9

4. التهديدات التشريعية لحق البرلمانيين في حرية التعبير 11

5. تأثير أنظمة الكنيست التي تنطوي على تمييز 13

6. شطب مشاريع القوانين على أسس سياسية 15

7. بيانات نزع الشرعية عن البرلمانيين الفلسطينيين 16

8. الحق في حرية التعبير والمشاركة في الشؤون العامة وعدم التعرُّض للتمييز بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان 17

9. نتائج وتوصيات 19

9.1 إلى الكنيست الإسرائيلي 19

9.2 إلى حكومة إسرائيل 19

9.3 إلى حكومات الدول الأخرى 19

رقم الوثيقة: MDE 15/0882/2019
أيلول / سبتمبر 2019
اللغة الأصلية: الإنجليزية
amnesty.org

منظمة العفو الدولية

1. ملخص

يواجه أعضاء الكنيست الفلسطينيون تهديدات متزايدة لحقهم في حرية التعبير، وهي تهديدات مثيرة للقلق بذاتها ولِذاتها، ولكنها تعكس أيضاً الأوضاع على نطاق أوسع في إسرائيل، التي ضاق فيها المجال أمام الأصوات الناقدة لمعاملة الحكومة الإسرائيلية للفلسطينيين، وترسَّخَ فيها التمييز ضد المواطنين الفلسطينيين.

فخلال السنوات الخمس الماضية، عمدتْ السلطات التشريعية والتنفيذية الإسرائيلية إلى إخضاع الأشخاص الذين ينتقدون سياسات الحكومة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين لقيود والتزامات متزايدة، وسعتْ إلى إضعاف حجم الدعم والتمويل الذي يتلقونه من الخارج، ومنعتْ دخول غير الإسرائيليين الذين يدعمون أو يعملون مع منظمات يتصورون أنها تدعو إلى مقاطعة إسرائيل أو الكيانات الإسرائيلية. وفي 2018، أقرَّت إسرائيل "قانون الدولة القومية" (المعروف رسمياً باسم قانون أساس: إسرائيل – دولة قومية للشعب اليهودي)، الذي عرَّف إسرائيل بأنها الدولة القومية للشعب اليهودي، ورسَّخ عدم المساواة والتمييز ضد غير اليهود دستورياً.

وأثناء إجراء بحثها قامت منظمة العفو الدولية بمراجعة التشريعات الحالية والمقترحة واللوائح الأخلاقية التي أصدرها الكنيست، وبيانات الحكومة الإسرائيلية ذات الصلة، وتقارير منظمات حقوق الإنسان، كما أجرت مقابلات مع أعضاء كنيست فلسطينيين، وممثلي المنظمات غير الحكومية المعنية، في الفترة بين فبراير/شباط وأغسطس/آب 2019. وأرسلت مذكرات إلى رئيس الكنيست ورئيس ائتلاف الليكود لطلب الحصول على تعليقاتهما على بواعث القلق، ولكنها لم تتلقَّ أية ردود حتى الآن.

إن التغييرات التشريعية – أحدها أُقرَّ والتشريعات الأخرى مقترحة – تشكل تهديداً لحق أعضاء الكنيست المنتخبين في حرية التعبير، ومن المرجح أن يكون لها تأثير خاص على أعضاء الكنيست الفلسطينيين. كما أن التعديل، الذي أُقر في 2016، على أحد القوانين الأساسية الإسرائيلية مكَّن الكنيست من طرد أعضاء كنيست منتخبين من خلال تصويت بأغلبية أصوات زملائهم البرلمانيين. وتَعتبر منظمة العفو الدولية أن التعديل يقيِّد حق البرلمانيين في حرية التعبير بشكل تعسفي، وأنه في جوهره يستهدف أعضاء الكنيست الفلسطينيين بشكل أساسي. وقد وصف أحد أعضاء الكنيست الفلسطينيين هذا القانون بأنه "سيف مُصلت على رقابنا من قبل أعضاء الكنيست الذين يعارضوننا سياسياً". وانطوت تغييرات تشريعية أخرى، اقتُرحت على مدى السنوات القليلة الماضية، على خطر تقويض حقوق الأقليات في حرية التعبير والمشاركة السياسية.

وقد استُخدمت أنظمة ولوائح الكنيست، التي يُفترض أنها وُضعت لفرض الممارسات الأخلاقية بين أعضاء الكنيست، لتقييد الحق في حرية التعبير، مما يؤثر على أعضاء الكنيست الفلسطينيين بشكل ينطوي على التمييز ضدهم. ففي 2018، تم تعديل قواعد أخلاقيات الكنيست بحيث سمحت برفض إعطاء العضو إذناً بالسفر إلى الخارج، إذا كانت الرحلة مموَّلة من قبل "جهة تدعو إلى مقاطعة دولة إسرائيل". إن منظمة العفو الدولية تَعتبر أن الدعوة إلى المقاطعة شكل من أشكال التعبير الحر الذي يجب حمايته. ففي العام نفسه، مُنع اثنان من أعضاء الكنيست الفلسطينيين من السفر إلى الخارج بتمويل من منظمات غير حكومية معينة مُدرجة على "القائمة السوداء" التي وضعتها وزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية.

وفي 2016، علَّقت لجنة الأخلاقيات في الكنيست مشاركة ثلاثة أعضاء فلسطينيين، وقضتْ بأنهم أيَّدوا العنف بالوقوف دقيقة صمت خلال اجتماع عقدوه مع عائلات فلسطينية، ممن قُتل أبناؤها على أيدي القوات الإسرائيلية عقب مهاجمة إسرائيليين، أو بزعم مهاجمتهم. ووجد الاتحاد البرلماني الدولي أن قرارات تعليق المشاركة "لا مبرر لها"، وأنها تشكل انتهاكاً لحق أعضاء الكنيست في حرية الرأي والتعبير.

ومنذ 2011، أبطلَ الكنيست أربعة مشاريع قوانين تتعلق بحقوق الفلسطينيين أو طموحاتهم السياسية. ففي 2018، وخلال العملية التشريعية التي أدت إلى اعتماد "قانون الدولة القومية"، منعَ الكنيست طرْح مشروع قانون اقترحه أعضاء كنيست فلسطينيون، وتضمَّن تعريفاً بديلاً لإسرائيل بأنها "دولة لكل مواطنيها"، للمناقشة البرلمانية بحجة أن من شأنه أن ينفي تعريف إسرائيل كدولة يهودية. وبحسب تقدير منظمة العفو الدولية، فإن القرار شكَّل تمييزاً ضد أعضاء الكنيست الفلسطينيين على ما يبدو على أساس أصلهم القومي أو العرقي.

وفي الوقت نفسه واجهَ أعضاء الكنيست الفلسطينيون عبارات تحريضية تهدف، على ما يبدو، إلى نزع شرعيتهم وشرعية عملهم من قبل مسؤولين حكوميين إسرائيليين كبار، وأعضاء آخرين في الكنيست. وقد صنَّف وزراء إسرائيليون بعض هؤلاء الأعضاء الفلسطينيين بأنهم "خونة".

رقم الوثيقة: MDE 15/0882/2019
أيلول / سبتمبر 2019
اللغة الأصلية: الإنجليزية
amnesty.org

ووفقاً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري - وإسرائيل دولة طرف في كليهما - فإن من واجب الدول أن تكفل عدم فرض قيود على حرية التعبير بطريقة تنطوي على تمييز.

إن منظمة العفو الدولية تحثُّ الحكومة الإسرائيلية على ضمان احترام حق المسؤولين المنتخبين في حرية التعبير بدون تمييز، والامتناع عن استخدام العبارات التي تنزع الشرعية عن أعضاء الكنيست الفلسطينيين، وتوفير الحماية الدستورية لمبدأ عدم التمييز. وتدعو المنظمة الكنيست إلى إلغاء القانون الذي تم إقراره في 2016، والقاضي بالسماح بطرد أعضاء في الكنيست بأغلبية الأصوات، ووضع حد لاستخدام قواعد الأخلاقيات البرلمانية التمييزية ضد أعضاء الكنيست الفلسطينيين، والامتناع عن إبطال مشاريع القوانين المقترحة على أسس تنطوي على تمييز، من قبيل الرأي السياسي، وإلغاء أو إجراء تعديل جوهري للقوانين التي تُسهِّل التمييز ضد الفلسطينيين من مواطني إسرائيل، بما فيها "قانون الدولة القومية".

منظمة العفو الدولية

2. المنهجية

أجرت منظمة العفو الدولية بحثاً وتحليلاً حول التهديدات التي تكتنف حرية التعبير، وتواجه الأعضاء الفلسطينيين في البرلمان الإسرائيلي، الكنيست، في الفترة بين فبراير/شباط وأغسطس/آب 2019. وقد قامت بمراجعة القوانين الإسرائيلية الحالية، والتشريعات المقترحة، والقواعد الأخلاقية والقرارات الصادرة عن الكنيست، والوثائق الخاصة بالإجراءات القانونية المتعلقة بمشاركة البرلمانيين الفلسطينيين في الكنيست، والبيانات والتقارير الحكومية الإسرائيلية ذات الصلة، بالإضافة إلى تقارير وسائل الإعلام بشأن التطورات الحاصلة في الكنيست. كما درست المنظمة بحوثا وتحليلات نشرتْها منظمات حقوقية متخصصة في القضايا المتعلقة بالتمييز ضد الفلسطينيين في إسرائيل، ومنها المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل "عدالة"، وجمعية حقوق المواطن في إسرائيل "أكري"، وصندوق المدافعون عن حقوق الإنسان، والمركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية "مدار".

وأجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع ممثلي منظمات فلسطينية وإسرائيلية لحقوق الإنسان، وثلاثة أعضاء فلسطينيين حاليين أو سابقين في الكنيست. وقد أُجري بعض تلك المقابلات باللغة العبرية وبعضها الآخر بالإنجليزية. وتمت إحاطة جميع الأشخاص الذين جرتْ مقابلتهم علماً بغرض المقابلة، وكيفية استخدام المعلومات التي تم جمعها، ووافقوا على إجراء المقابلات معهم بمحض حريتهم.

وفي 14 أغسطس/آب، أرسلت منظمة العفو الدولية مذكرات إلى رئيس الكنيست يولي أدلستاين، ورئيس كتلة الليكود ديفيد أمساليم تضمَّنت ملخصاً للنتائج التي توصَّلت إليها، وطلبت منهما إبداء ملاحظاتهما على بواعث القلق الواردة في هذا التقرير الموجز. ولكنها لم تتلقَّ أي رد منهما بحلول 3 سبتمبر/أيلول.

3. خلفية

3.1 تضييق المجال أمام الأصوات الناقدة

خلال السنوات الخمس الماضية فرضت السلطات التشريعية والتنفيذية الإسرائيلية قيوداً والتزامات متزايدة على الأشخاص الذين ينتقدون سياسات الحكومة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين.[1]

ففي 2016، اعتمد الكنيست قانوناً فرض متطلبات جديدة تتعلق بتقديم التقارير على منظمات المجتمع المدني التي تتلقى تمويلاً من مصادر أجنبية - العديد منها منظمات حقوقية. ويشترط القانون، الذي دخل حيز التنفيذ في 1 يناير/كانون الثاني 2017، على تلك المنظمات تقديم ونشر تقارير فصلية حول أي تمويل تتلقاه من حكومات أجنبية أو مانحين أجانب مموَّلين، بما في ذلك تقديم معلومات بشأن أية تعهدات شفوية أو كتابية تُقدَّم إلى الممولين.[2] وفي 2018، سنَّ الكنيست قانوناً يمنع المنظمات غير الحكومية التي تنتقد الجيش الإسرائيلي من الوصول إلى المدارس العامة.[3] وفي الوقت نفسه بذلت وزارة الثقافة الإسرائيلية جهوداً لرفض أو الحد من التمويل المقدَّم إلى المؤسسات والفعاليات الثقافية الفلسطينية أو الإسرائيلية في إسرائيل والقدس الشرقية التي توفر منصة للفنانين الذين يتناولون بالنقد قضايا من قبيل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة و"النكبة"، وهو المصطلح المستخدم للتعبير عن تهجير ومصادرة أملاك مئات الآلاف من الفلسطينيين في عامي 1948-1949 إبان النزاع الذي أعقب خلق دولة إسرائيل.[4] وحاولت السلطات البلدية في عدة مدن تقييد عمليات المنظمات غير الحكومية المحلية والمراكز الثقافية التي تستضيف الفعاليات المتعلقة بهذه القضايا، وذلك بمحاولة إخلائها من المرافق العامة.

وعمَدتْ السلطات الإسرائيلية، على نحو متكرر، إلى تهديد المدافعين عن حقوق الإنسان الفلسطينيين والإسرائيليين والتشهير بهم ووصمهم اجتماعياً، وكذلك المنظمات الدولية لحقوق الإنسان كمنظمة العفو الدولية، ووصفهم بأنهم "خونة" و "عُملاء أجانب" وغيرها من الأوصاف.[5] كما بذلت جهوداً لنزع الشرعية عن المنظمات والأشخاص المدافعين عن حقوق الإنسان الإسرائيليين والفلسطينيين في محاولة لتقويض حجم الدعم والتمويل الذي يتلقونه من الخارج.[6] وكجزء من هذه الجهود حثَّ رئيس الوزراء الإسرائيلي، وغيره من كبار المسؤولين الحكوميين، بلدانا عدة على حجب الدعم المالي عن منظمات حقوق الإنسان التي تنتقد إسرائيل.[7] وقد تصرَّفتْ المنظمات المتماشية مع سياسات الحكومة الإسرائيلية بشأن مثل

---

[1] انظر، مثلاً، منظمة العفو الدولية، *يجب أن تتوقف الحكومة الإسرائيلية عن ترهيب المدافعين عن حقوق الإنسان، وعليها أن تبادر إلى حمايتهم من الاعتداءات (رقم الوثيقة: MDE 15/3824/2016) على الرابط: https://www.amnesty.org/ar/documents/mde15/3824/2016/ar/*؛

أكت أليانس، حماية المجال أمام المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان: حالة إسرائيل وفلسطين، مارس/آذار 2018، على الرابط: actalliance.org/documents/protection-of-space-for-civil-society-and-human-rights-defenders-the-case-of-israel-and-palestine؛

صندوق المدافعون عن حقوق الإنسان، بكل الوسائل: الطرق المتعددة التي تستهدف إسرائيل بها المدافعين عن حقوق الإنسان، يونيو/حزيران 2019، انظر الرابط: hrdf.org.il/wp-content/uploads/2019/06/By-all-means_web.pdf

[2] مشروع قانون متطلبات الكشف عن متلقي الدعم من جهات سياسية أجنبية (تعديل) (زيادة الشفافية من جانب متلقي الدعم عندما يكون معظم تمويلهم من تبرعات كيانات حكومية أجنبية)، 2016، انظر الرابط fs.knesset.gov.il//20/law/20_lsr_346561.pdf (باللغة العبرية) وللاطلاع على ملخص للقانون باللغة الإنجليزية، انظر جمعية حقوق المواطن في إسرائيل (أكري)، قانون يشترط الإفصاح من قبل المنظمات غير الحكومية المدعومة من كيانات حكومية أجنبية (معدَّل) –2016، 2016، انظر الرابط: law.acri.org.il//en/wp-content/uploads/2016/07/Summary-of-NGO-Law.pdf

[3] قانون التعليم الرسمي (تعديل – منع نشاط المنظمات التي تعمل ضد الأهداف التعليمية وضد جيش الدفاع الإسرائيلي، 2017، انظر الرابط: fs.knesset.gov.il//20/law/20_lsr_504190.pdf (باللغة العبرية). انظر، ذي جيروسالم بوست، "مشروع قانون كسر الصمت يصبح قانوناً"، 17 يوليو/تموز 2018، على الرابط: www.jpost.com/Israel-News/Breaking-the-Silence-bill-passed-into-law-562699

[4] من بين المؤسسات والفعاليات المستهدفة مسرح الميدان في حيفا ومهرجان النكبة السينمائي، الذي تنظمه المنظمة غير الحكومية الإسرائيلية (زوخروت)، انظر ذي تايمز أوف إسرائيل، "الدولة تلغي تمويل مسرح عربي عرض مسرحية حول إرهابي"، 19 فبراير/شباط 2018، على الرابط: https://www.timesofisrael.com/state-said-to-defund-arab-theater-that-held-play-about-terrorist/ ؛ هآرتس، وزيرة الثقافة الإسرائيلية تحث على إلغاء تمويل مهرجان يعرض أفلاماً" تقوّض قيمنا"، 17 سبتمبر/أيلول 2018، على الرابط: www.haaretz.com/life/.premium-regev-pushes-to-nix-funds-for-haifa-festival-over-film-that-undermine-values-1.6489212؛ أكري، تقديم مبادرات معادية للديمقراطية من قبل الكنيست العشرين – حرية التعبير الثقافي، 2019، على الرابط: campaigns.acri.org.il/democracy

[5] الجزيرة بالإنجليزية، "انتقادات لإسرائيل بسبب 'حربها على المنظمات غير الحكومية'، 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، على الرابط: WWW.ALJAZEERA.COM/NEWS/MIDDLEEAST/2016/11/ISRAEL-SLAMMED-WAR-NGOS-161101115337497.HTML

[6] انظر مثلاً وزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية، طريق المال: الملايين التي تقدمها مؤسسات الاتحاد الأوروبي إلى المنظمات غير الحكومية التي لها صلات بالإرهاب وحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات المناهضة لإسرائيل، مايو/أيار 2018، على الرابط: eipa.eu.com/publicaffairs/wp-content/uploads/The-Money-Trail_English.pdf. وقد انتُقد التقرير من قبل الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية فيديريكا موغيريني التي وصفته بأنه "لا أساس له من الصحة وغير مقبول" (انظر هآرتس، الاتحاد الأوروبي يهاجم وزيراً إسرائيليا: أنت تعطي معلومات مضللة وتخلط بين المقاطعة والإرهاب"، 17 يوليو/تموز 2018، على الرابط: www.haaretz.com/israel-news/.premium-eu-s-mogherini-to-israeli-ministeryou - feed-disinformation-1.6280308. وفي عام 2019 أصدر وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي تقريراً مشابهاً بعنوان: إرهابيون ببدلات: الروابط بين المنظمات غير الحكومية التي تروّج لحركة المقاطعة والمنظمات الإرهابية، على الرابط: il.org.il/wp-content/uploads/2019/02/MSA-Terrorists-In-Suits-English-1.pdf

[7] انظر يديعوت أحرونوت "إسرائيل إلى الاتحاد الأوروبي: أوقفوا تمويل المنظمات غير الحكومية التي تعمل ضدنا"، 21 يوليو/تموز 2015، على الرابط: www.Ynetnews.Com/Articles/0,7340,L-4682691,00.Html ، ذي تايمز أوف إسرائيل، "مبعوث إسرائيلي لدعوة الأمم المتحدة إلى وضع حد لتمويل منظمة "بتسيلم"، 19 أكتوبر/تشرين الأول 2016، على الرابط: www.Timesofisrael.Com/Israels-Envoy-To-Call-On-Un-To-End-Funding-For-Btselem /؛ هآرتس،" نتنياهو يوبخ المنظمة غير الحكومية لحقوق الإنسان "بتسيلم" بسبب انضمامها إلى جوقة التشهير

تلك القضايا على نحو مشابه.[8]

وبدأت السلطات الإسرائيلية تنفيذ التعديل الذي أُجري على قانون الدخول إلى إسرائيل لعام 2017، الذي يحظر الدخول إلى إسرائيل أو الأراضي الفلسطينية المحتلة على أي شخص يدعم أو يعمل مع منظمة يُفترض أنها تدعو إلى مقاطعة إسرائيل أو الكيانات الإسرائيلية، بمن فيهم المنتفعون من المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية.[9] ونتيجةً لذلك، مُنع العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان، والمحامين، والعلماء، والطلبة، من دخول إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة.[10] وكان من بين هؤلاء أحد موظفي منظمة العفو الدولية رائد جرار، الذي مُنع من الدخول في 2017.[11] كما استخدمت السلطات التعديل التشريعي لإلغاء تصريح العمل لعمر شاكر، مدير قسم إسرائيل وفلسطين في المنظمة غير الحكومية الدولية "هيومن رايتس ووتش"، وأمرت بترحيله من البلاد. وفي أبريل/نيسان 2019، أيَّدت محكمة إسرائيلية أمر الحكومة بترحيله، وقضت بأن الجهود التي تبذلها المنظمة في الدعوة إلى وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان على أيدي الشركات العاملة في المستوطنات الإسرائيلية تشكل دعوة إلى المقاطعة، وبرَّرت قرار الترحيل.[12] وقد حث خبراء الأمم المتحدة إسرائيل على إلغاء القرار، وقالوا إنه يشكل "تهديداً لأعمال كسب التأييد والبحوث والتعبير الحر للجميع".[13]

3.2 التمييز ضد الفلسطينيين

يشكل المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل نحو 20% من مجموع السكان. وشأنهم شأن المواطنين الإسرائيليين الآخرين، يعترف القانون الإسرائيلي بحقهم في المشاركة السياسية والتمثيل السياسي. بيد أن التشريعات الإسرائيلية تسهِّل ممارسة التمييز المباشر وغير المباشر ضد الفلسطينيين، وغيرهم من المواطنين غير اليهود، في العديد من المجالات، ومن بينها المواطنة والأرض والتخطيط والسكن والتعليم والصحة.[14]

ففي يوليو/تموز 2018، أقرَّت إسرائيل قانوناً يعرِّف إسرائيل بأنها الدولة القومية للشعب اليهودي، الأمر الذي يرسِّخ عدم المساواة والتمييز ضد غير اليهود دستورياً.[15] فقد منح "قانون الدولة القومية" (المعروف رسمياً باسم "قانون أساس: إسرائيل – دولة قومية للشعب اليهودي) الحق في تقرير المصير لليهود حصراً، وركَّز على أهمية "تطوير المستوطنات اليهودية"، وخفَّض صفة اللغة العربية من كونها لغة رسمية إلى لغة "ذات وضع خاص". وقد طعنت منظمات حقوق الإنسان بالقانون أمام المحكمة الإسرائيلية العليا، وهي مهمة تعتبر معقدة في ضوء الوضع الدستوري.[16] ولا تزال الإجراءات القانونية مستمرة.

وفي 2014، رفعَ الكنيست العتبة الانتخابية من 2% إلى 3.25%، مما يؤثر أساساً على التمثيل البرلماني للفلسطينيين وغيرهم من الأقليات الأخرى في إسرائيل. وحاججَ المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل وجمعية حقوق المواطن في إسرائيل بأن رفع العتبة الانتخابية للأحزاب، التي تمكِّنها من

بإسرائيل"، 19 أكتوبر/تشرين الأول 2016، على الرابط: www.Haaretz.Com/Israel-News/Netanyahu-Slams-Israeli-Rights-Group-For-Un-Appearance-1.5449949 ؛ هآرتس، "نتنياهو يلغي اجتماعاً بعد رفض وزير خارجية ألمانيا زجر المنظمات غير الحكومية اليسارية الإسرائيلية، 25 أبريل/نيسان 2017، على الرابط: ؛ هآرتس، "إسرائيل طالبت ألمانيا بقطع التمويل عن متحف يهودي في برلين، 9 ديسمبر/كانون الأول 2018، على الرابط: www.haaretz.com/world-news/europe/report-israel-demanded-germany-cut-funding-to-jewish-museum-in-berlin-1.6726205 ؛ هآرتس، "كيف أصبح جدول أعمال منظمة غير حكومية يمينية سياسة للحكومة الإسرائيلية"، 12 أكتوبر/تشرين الأول 2018، على الرابط: www.haaretz.co.il/news/politics/.premium-1.6550175

[8] انظر أمل جمال، *نشوء "مجتمع مدني سيئ" في إسرائيل: منظمات المجتمع المدني القومية وسياسة نزع الشرعية*، المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، 2018، على الرابط: www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/comments/2018C02_jamal.pdf؛ الفريق العامل المعني بالسياسات ومرصد المنظمات غير الحكومية: انكماش المجال: التشهير بمنظمات حقوق الإنسان التي تنتقد الاحتلال الإسرائيلي، 2018، على الرابط: policyworkinggroup.org.il/report_en.pdf

[9] قانون الدخول إلى إسرائيل (التعديل رقم 27– عدم منح تأشيرة دخول وتصريح إقامة لشخص يدعو إلى مقاطعة إسرائيل)، 2017، على الرابط: fs.knesset.gov.il//20/law/20_lsh_369171.docx (باللغة العبرية).

[10] ذي تايمز أوف إسرائيل، "جهاز شين بيت" رفض دخول 250 شخصاً إلى إسرائيل في هذا العام – تقرير"، 16 أغسطس/آب 2018، على الرابط: www.timesofisrael.com/shin-bet-has-denied-250-people-entry-into-the-country-this-year-report/ ؛ هآرتس، "رفض دخول ناشطين أمريكيَّين قياديين في مجال حقوق الإنسان، أحدهما بسبب صلاته بحركة المقاطعة ، 3 مايو/أيار 2018، على الرابط: www.haaretz.com/israel-news/.premium-two-leading-u-s-human-rights-activists-deported-from-israel-1.6052515 ؛ مذكرة، "رفض إسرائيل منح تأشيرات لأكاديميين أجانب يلحق الضرر بالتعليم الفلسطيني"، 3 أغسطس/آب 2018، على الرابط: www.middleeastmonitor.com/20180803-israels-denial-of-visas-for-foreign-academics-hurting-palestinian-education/ ؛ هآرتس، طالب أمريكي مُنع من دخول إسرائيل محتجز في المطار بانتظار صدور حكم الاستئناف النهائي"، 7 أكتوبر/تشرين الأول 2018، على الرابط: www.haaretz.com/israel-news/.premium-district-court-to-rule-on-appeal-of-u-s-student-banned-from-israel-1.6532462

[11] منظمة العفو الدولية، إسرائيل تمنع أحد موظفي منظمة العفو الدولية من دخول الضفة الغربية المحتلة، 31 أكتوبر/تشرين الأول، 2017، على الرابط: www.amnesty.org/ar/latest/news/2017/10/israel-denies-entry-to-amnesty-international-staff-member

[12] *سلطات إسرائيل تعيد تفعيل ترحيل مسؤول في "هيومن رايتس ووتش"، 16 أبريل/نيسان 2019، على الرابط: https://www.hrw.org/ar/news/2019/04/16/329289*

[13] مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، خبراء الأمم المتحدة يدعون إسرائيل إلى إلغاء ترحيل مدير منظمة هيومن رايتس ووتش، 25 أبريل/نيسان 2019، على الرابط: www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=24516&LangID=E

[14] "عدالة" –المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل، قاعدة بيانات القوانين التي تنطوي على تمييز، 25 سبتمبر/أيلول 2017، على الرابط: www.adalah.org/en/content/view/7771

[15] قانون أساس: إسرائيل – دولة قومية للشعب اليهودي، 2017، على الرابط: knesset.gov.il/laws/special/eng/BasicLawNationState.pdf (ترجمة غير رسمية).

[16] عدالة، *القيادات العربية تتحرك ضد قانون الدولة القومية اليهودية*، 6 أغسطس/آب 2018، على الرابط: www.adalah.org/en/content/view/9574

الفوز بمقاعد في الكنيست شكَّل انتهاكاً لحقوق المواطنين الفلسطينيين في التصويت، ومكَّن من نزع أهلية مرشحيهم وأحزابهم.[17]

3.3 الانتخابات التشريعية في أبريل/نيسان 2019

في 9 أبريل/نيسان 2019، عُقدت انتخابات تشريعية مبكرة لانتخاب 120 عضواً في الكنيست. وكان من المقرر إجراء الانتخابات في نوفمبر/تشرين الثاني 2019، ولكن تم تقديم موعدها إثر خلاف بين الوزراء حول مشروع قانون الخدمة الوطنية لليهود الأرثوذكس الأصوليين، بالإضافة إلى تهم الفساد المرتقبة ضد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو.

في 6 مارس/آذار 2019، وقبل موعد الانتخابات صوتت لجنة الانتخابات المركزية في إسرائيل على حظر مشاركة القائمة المشتركة "رعم-بلد" المؤلفة من الحركة الإسلامية (القائمة العربية الموحدة) "رعم" والتجمع الوطني الديمقراطي، وشطب ترشيح العضو اليهودي عوفر كاسيف من القائمة المشتركة المؤلفة من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحركة العربية للتغيير "حداش- تعل". وقد استندت القرارات إلى التماسيْن، أحدهما قدَّمه أعضاء في حزبي الليكود و"قوة يهودية" ادَّعوا فيهما أن "رعم-بلد" يسعى إلى القضاء على إسرائيل كدولة يهودية، ويدعم المقاومة الفلسطينية العنيفة وحزب الله، وأن معظم أعضائه مؤازرون وداعمون للإرهاب"، بينما قدَّم الالتماس الثاني رئيس حزب "إسرائيل بيتنا"، مستشهداً بتعليقات استفزازية كان قد أدلى بها عوفر كاسيف في الماضي، ومنها وصف وزير العدل أياليت شاكيد بأنه "من النازيين الجدد الوضيعين".[18] وقد تجاهلت القرارات توصية قدمها النائب العام الإسرائيلي قبل يوم من ذلك التاريخ، تقضي بالسماح لقائمة رعم – بلد وعوفر كاسيف بالترشح للانتخابات. وفي 17 مارس/آذار 2019، أبطلت المحكمة الإسرائيلية العليا تلك القرارات، وسمحت لهم بالترشح للانتخابات.[19]

وعلى العكس من ذلك، فقد رفضت لجنة الانتخابات المركزية التماساً ضد ميخائيل بن آري، رئيس حزب "قوة يهودية" اليميني المتطرف، ووافقت بذلك على ترشحه للانتخابات، ولكن المحكمة العليا أسقطت أهليته، ومنعته من الترشح للكنيست بسبب تحريضه المستمر ضد العرب.[20]

وفي يوم الانتخابات قام نشطاء ومراقبون من حزب الليكود الحاكم بزرع أكثر من 1,200 كاميرا خفية، بارتدائها أو بتثبيتها في مراكز الاقتراع الموجودة في المجتمعات الفلسطينية أو في المناطق ذات الأغلبية الفلسطينية في شتى أنحاء إسرائيل. وقد أكَّد ذلك بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء ورئيس حزب الليكود، وادَّعى أن نشر الكاميرات جاء لمواجهة "تفشي التزوير" في تلك المناطق.[21] وذكرت شركة العلاقات العامة المسؤولة عن نشر الكاميرات علناً على وسائل التواصل الاجتماعي، أنه ينبغي إعطاء الفضل وتقديم الشكر لتلك الحملة على دورها في تخفيض أعداد المقترعين في أوساط المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل.

إن قانون الانتخاب الإسرائيلي لا يسمح للمسؤولين بتصوير المقترعين الذين يدخلون مراكز الاقتراع، أو خلال عملية التصويت، ويعتبر التدخل في الانتخابات جريمة جنائية.[22] وعلى الرغم من تقديم شكاوى عديدة، فإن لجنة الانتخابات المركزية كانت قد سمحت بتسجيلات صوتية لعملية الاقتراع. وقد صادر أفراد الشرطة كاميرات استخدمها نشطاء الليكود في مراكز الاقتراع، ولكن اللجنة أمرتهم بإعادتها فوراً.[23] ودعا عدد من أعضاء الكنيست ومركز "عدالة" النائب العام الإسرائيلي إلى فتح تحقيق جنائي في الحادثة،[24]

---

[17] عدالة، *المحكمة الإسرائيلية العليا ترفض التماساً ضد رفع العتبة الانتخابية*، 14 يناير/كانون الثاني 2015، على الرابط: www.adalah.org/en/content/view/8401

[18] *ذي تايمز أوف إسرائيل*، لجنة الانتخابات تشطب القائمة العربية ومرشح اليسار المتطرف اليهودي؛ المحكمة ستصدر حكمها الآن"، 7 مارس/آذار 2019، على الرابط: www.timesofisrael.com/elections-committee-disqualifies-arab-israeli-slate-jewish-far-left-candidate

[19] *ميدل إيست مونيتور*، "المحكمة الإسرائيلية العليا تشطب ترشح يميني متطرف، وتوافق على ترشح حزب عربي"، 18 مارس/آذار 2019، على الرابط: www.middleeastmonitor.com/20190318-israels-top-court-disqualifies-far-rightist-approves-arab-party-for-ballot

[20] هآرتس، محكمة إسرائيلية تمنع قيادي من أتباع كهانا من خوض الانتخابات، وتوافق على قوائم عربية ومرشح اليسار المتطرف، 17 مارس/آذار 2019، على الرابط: www.haaretz.com/israel-news/elections/israel-s-top-court-bans-kahanist-leader-from-running-approves-arab-slate-1.7018590

[21] *ذي تايمز أوف إسرائيل*، "الليكود يعترف بنشر كاميرات في مراكز الاقتراع لمراقبة "مشكلة العرب"، 9 أبريل/نيسان 2019، على الرابط: www.timesofisrael.com/likud-admits-hiding-cameras-at-polling-stations-to-monitor-problem-arabs؛ هآرتس، قالت لجنة الانتخابات إنه سيتم النظر في قيام الليكود بوضع كاميرات خفيّة في مراكز الاقتراع العربية"، 14 أبريل/نيسان 2019، على الرابط: www.haaretz.com/israel-news/elections/.premium-likud-hiding-cameras-in-arab-polling-stations-will-be-looked-into-1.7112910

[22] عدالة، مركز عدالة يدعو إلى إجراء تحقيق جنائي في قيام الليكود بوضع كاميرات خفية في مراكز الاقتراع العربية"، 11 أبريل/نيسان 2019، على الرابط: www.adalah.org/en/content/view/9725؛ هآرتس، "حث النائب العام الإسرائيلي على التحقيق في كاميرات الليكود الخفية في مراكز الاقتراع العربية"، 11 أبريل/نيسان 2019، على الرابط: www.haaretz.com/israel-news/elections/.premium-ag-urged-to-probe-violation-after-likud-places-hidden-cameras-in-arab-polling-sites-1.7110075

[23] لجنة الانتخابات المركزية للكنيست الحادي والعشرين، *قرار بشأن استخدام كاميرات خفية في مراكز الاقتراع*. 9 أبريل/نيسان 2019، على الرابط: bechirot21.bechirot.gov.il/election/Decisions/AllDecisions/knesset21/documents/kalpies_cameras.pdf (باللغة العبرية).

[24] عدالة، مركز عدالة يدعو إلى إجراء تحقيق جنائي في قيام الليكود بزرع كاميرات خفية في مراكز الاقتراع في إسرائيل، 11 أبريل/نيسان 2019، على الرابط: www.adalah.org/en/content/view/9725؛ ها هآرتس، "حث النائب العام الإسرائيلي على التحقيق في كاميرات الليكود الخفية في مراكز الاقتراع العربية"، 11 أبريل/نيسان 2019، على الرابط: www.haaretz.com/israel-news/elections/.premium-ag-urged-to-probe-violation-after-likud-places-hidden-cameras-in-arab-polling-sites-1.7110075

إلا أن النائب العام لم يقدم رداً علنياً حتى الآن.[25] وقال عضو الكنيست متنس شحادة من حزب "بلد" لمنظمة العفو الدولية إن نشر الكاميرات كان "محاولة واضحة لترهيب المواطنين الفلسطينيين ومنعهم من التمتع بحقهم في المشاركة السياسية على قدم المساواة ... وبات الآن يُنظر إلى كل ناخب عربي بأنه مجرم محتمل يرتكب جريمة التزوير في الانتخابات".[26]

تساوَى حزب الليكود وتحالف "أزرق أبيض" برئاسة بيني غانتس في انتخابات أبريل/نيسان. وكان من شأن حصول نتنياهو على دعم الأحزاب الصغيرة أن يمكّنه من تشكيل الحكومة التالية. بيد أن الاختلافات حول مشروع قانون الخدمة الوطنية استمرت، وتمت الدعوة إلى انتخابات مبكرة، تقرر إجراؤها في 17 سبتمبر/أيلول 2019. وسجَّلت نسبة المقترعين بين المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل انخفاضاً قياسياً، حيث بلغت 49.1% بالمقارنة مع انتخابات عام 2015، التي بلغت 63.5%، بينما بلغت نسبة المقترعين الإجمالية في إسرائيل 68%، أي أقل مما كانت عليه في 2015 (73%).[27]وقد فازت الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحركة العربية للتغيير بستة مقاعد، بينما فازت الحركة الإسلامية (القائمة العربية الموحدة) والتجمع الوطني الديمقراطي بأربعة مقاعد. وأعلنت تلك الأطراف في وقت لاحق إنها ستضم صفوفها في قائمة مشتركة موسعة في الانتخابات القادمة.[28]

---

[25] *ذي تايمز أوف إسرائيل*، "الليكود يعترف بنشر كاميرات في مراكز الاقتراع لمراقبة "مشكلة العرب"، 9 أبريل 2019، على الرابط: www.timesofisrael.com/likud-admits-hiding-cameras-at-polling-stations-to-monitor-problem-arabs

[26] منظمة العفو الدولية تجري مقابلة مع عضو الكنيست متنيس شحادة، الناصرة، 15 أبريل/نيسان 2019.

[27] *فورين بوليسي*، "كيف تقوم إسرائيل بتهميش مواطنيها العرب"، 15 أبريل/نيسان 2018، على الرابط: foreignpolicy.com/2019/04/15/how-israel-marginalizes-its-arab-citizens

[28] *هآرتس*، "الأحزاب العربية الإسرائيلية تحْيي القائمة المشتركة في محاولة لاستعادة مقاعدها"، 20 يونيو/حزيران 2019، على الرابط: www.haaretz.com/israel-news/elections/.premium-israel-s-arab-parties-agree-to-merge-forces-ahead-of-upcoming-election-1.7396627

4. التهديدات التشريعية التي تكتنف حق البرلمانيين في حرية التعبير

ثمة تغييرات تشريعية – أحدها أُقر، والأخرى مقترحة – تهدد حق أعضاء البرلمان المنتخبين في حرية التعبير، ومن المرجح أن يكون لها أثر خاص على أعضاء البرلمان الفلسطينيين.

ففي 2016، تم إقرار تعديل على أحد القوانين الأساسية الإسرائيلية (وهو قانون أساس: الكنيست)، الذي سمح للكنيست، للمرة الأولى، بطرد أعضاء منتخبين، بأغلبية أصوات زملائهم البرلمانيين.[29] ومنح التعديل للكنيست، بأغلبية 90 صوتاً من أصل 120 صوتاً هم أعضاء البرلمان، صلاحية شطب عضوية أي عضو إذا قرر أن اثنين من الشروط التي من شأنها أن تمنع مرشحاً ما من المشاركة في الانتخابات تنطبق على العضو بعد انتخابه/انتخابها. وتُعرَّف هذه الشروط بأنها "تحريض على العنصرية"، و"دعم الكفاح المسلح لدولة معادية لإسرائيل أو منظمة إرهابية ضد دولة إسرائيل". ويساور منظمة العفو الدولية قلق من أن هذا التعديل يمكّن الأغلبية السياسية من طرد عضو كنيست منتخب لمجرد أنها تريد تأويل التعبير الحر للآراء السياسية لعضو الكنيست بحيث تنطبق عليه هذه الشروط، حتى عندما تكون أفعاله وأقواله قانونية، ولم تكن موضوعاً لأية إجراءات جنائية أو قضائية أخرى.

ولهذا التعديل أصل في مشروع قانون قُدم في 2014، وُعرف باسم "قانون حنين زعبي"، في إشارة إلى عضو الكنيست الفلسطينية السابقة حنين زعبي من حزب "بلد"، التي أدلت بتعليق يبدو أنه يُعرب عن دعم حركة "حماس" إبان العملية العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة في 2014. وقد قام رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بترويج القانون،[30] الذي اكتسب زخماً فيما بعد في خضم جدل عام يتعلق باجتماع عقَده ثلاثة أعضاء كنيست فلسطينيين من حزب "بلد"، من بينهم حنين زعبي، مع عائلات فلسطينية كانت تحاول استعادة جثامين أبنائها الذين قُتلوا على أيدي القوات الإسرائيلية عقب مهاجمة إسرائيليين، أو بزعم مهاجمة إسرائيليين.[31]

وقد أظهرت البيانات التي صدرت عن عدد من أعضاء الكنيست خلال العملية التشريعية أن القانون استهدف أعضاء الكنيست الفلسطينيين بشكل رئيسي. وأثناء عقد جلسة برلمانية عُقدت لطرح القانون، في 10 فبراير/شباط 2016، ادَّعى رئيس لجنة الدستور والقانون والقضاء نيسان سلوميانسكي ورئيس حزب "البيت اليهودي"، مشيراً إلى أعضاء الكنيست الفلسطينيين الثلاثة من حزب "بلد"، أن "هناك أعضاء في الكنيست يدعمون الإرهاب ويتماهون مع الإرهاب".[32] وفي الجلسة نفسها تساءل عضو الكنيست ميكي زوهر من حزب الليكود الحاكم، في إشارة إلى الكلام أو الفعل الذي يُنظر إليه على أنه ضد الدولة عمَّ "إذا تحدث أعضاء الكنيست العرب على هذا النحو وعملوا ضد الدولة، ألا يجب أن نعلق مشاركتهم؟"

في مايو/أيار 2018، رفضت المحكمة الإسرائيلية العليا التماساً قدَّمه المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل وجمعية حقوق المواطن في إسرائيل وعضو الكنيست الفلسطيني يوسف جبارين من حزب حداش - الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ضد التعديل التشريعي، على الرغم من الاعتراف بأنه يشكل خطراً على حرية التعبير.[33] وقالت نائبة المدير العام لمنظمة "عدالة" سوسن زهر لمنظمة العفو الدولية: "إن المحكمة [العليا] فشلت في التصدي لوجهات نظرنا بشأن التمييز وانتهاكات حقوق الأقليات. ولم يحلل قرار المحكمة كيف يؤثر هذا القانون على أعضاء الكنيست العرب، وفي الحقيقة لم تُذكر حتى

---

[29] قانون أساس: الكنيست (التعديل رقم 44)، 2016، على الرابط: fs.knesset.gov.il/20/law/20_lsr_347851.pdf (باللغة العبرية). للاطلاع على الملخص، انظر: عدالة، "قانون طرد أعضاء الكنيست" – التعديل رقم 44 على قانون أساس: الكنيست، 2019، على الرابط: www.adalah.org/en/law/view/599

[30] *دي تايمز أوف إسرائيل*، "نتنياهو يدعم" قانون حنين زعبي"، 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، على الرابط: www.timesofisrael.com/netanyahu-lends-support-to-zoabi-bill/

[31] هآرتس، "نتنياهو يدعو إلى اتخاذ تدابير عقابية ضد أعضاء الكنيست الذين زاروا عائلات الإرهابيين"، 4 فبراير/شباط 2016، على الرابط: www.haaretz.com/israel-news/.premium-pm-punish-arab-mks-who-visited-families-of-terrorists-1.5400324

[32] جلسة لجنة الدستور والقانون والقضاء في الكنيست، 10 فبراير/شباط 2016، على الرابط: fs.knesset.gov.il//20/Committees/20_ptv_321902.doc (باللغة العبرية)؛ سنعلق مشاركة جميع داعمي الإرهابيين"، 11 فبراير/شباط 2016، على الرابط: www.israelnationalnews.com/News/News.aspx/207860#.VrwxgPmLTIU

[33] محكمة العدل العليا 16/5744، الحكم في قضية بن مئير ضد الكنيست، 27 مايو/أيار 2018، على الرابط: supremedecisions.court.gov.il/Home/Download?path=HebrewVerdicts\16\440\057\v17&fileName=16057440.V17&type=4 (باللغة العبرية). أنظر أيضا: عدالة، عضو الكنيست جبارين، عدالة، التماس منظمة أكري إلى المحكمة الإسرائيلية العليا ضد قانون طرد أعضاء الكنيست، 2 يناير/كانون الثاني 2017، على الرابط: www.adalah.org/en/content/view/8987؛ هآرتس، "المحكمة العليا في إسرائيل تؤيد قانون عزل صانعي القوانين من مناصبهم"، 27 مايو/أيار 2018، على الرابط: www.haaretz.com/israel-news/top-court-rejects-bid-against-law-to-remove-lawmakers-from-office-1.6119132

كلمة 'العرب ' في القرار." [34]

إن منظمة العفو الدولية تعتبر أن التعديل يقيّد حق البرلمانيين في حرية التعبير، ولا سيما التعبير عن الآراء السياسية التي قد لا تكون مقبولة لدى أغلبية أعضاء الكنيست، وبالتالي ربما تُستخدم كذريعة لطردهم. وتعتقد المنظمة أن التعديل يعيق قدرة البرلمانيين، ولاسيما أولئك الذين يمثلون الأقليات، على التعبير عن بواعث قلق ناخبيهم بشكل فعال. ومع أن النص لا يستهدف أية جماعة بعينها صراحةً، فإنه ينطوي على تمييز غير مباشر ضد أعضاء الكنيست الذين يمثلون الفلسطينيين وغيرهم من الأقليات، المعرَّضين أصلاً لخطر أكبر بالاستهداف بسبب مشاركتهم السياسية.

وفي الوقت الذي لم ينجم عن التعديل طرد أي برلماني من الكنيست، فقد كان له تأثير مخيف على حرية التعبير. فقد وصفت عضو الكنيست الفلسطينية عايدة توما سليمان من حزب حداش - الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة النص بأنه "سيف مصلت على رقابنا من قبل أعضاء الكنيست المعارضين لنا سياسياً".[35]

وثمة تغييرات تشريعية اقتُرحت على مدى السنوات القليلة الماضية أدت إلى تقويض حقوق الأقليات في حرية التعبير والمشاركة السياسية.[36] ففي 2015، قدم أعضاء في الكنيست مشروع قانون يهدف إلى حجب التمويل عن الأحزاب السياسية التي تدعم مقاطعة إسرائيل أو مستوطناتها.[37] وفي 2016، اقتُرح مشروع قانون آخر يهدف إلى منع الأحزاب والمرشحين الذين قررت لجنة الانتخابات المركزية عدم أهليتهم للمشاركة في الانتخابات من اللجوء إلى المراجعة القضائية للقرار.[38] وفي 2017، قُدمت مبادرة لتعديل قسَم الولاء الحالي، تشترط على أعضاء الكنيست التعهد بالولاء لإسرائيل كدولة يهودية.[39] ولم تتم الموافقة على تلك المقترحات، ولكن يمكن أن يُعاد طرحها للنقاش في الكنيست.

---

[34] مقابلة منظمة العفو الدولية مع سوسن زهر، حيفا، 17 أبريل/نيسان 2019.
[35] مقابلة منظمة العفو الدولية مع عايدة توما سليمان، تل أبيب، 11 أبريل/نيسان 2019.
[36] انظر "أكري"، *لمحة عن قانون مناهض للديمقراطية مقدم من الكنيست العشرين*، 2018، على الرابط: law.acri.org.il/en/wp-content/uploads/2018/10/Overview-of-Anti-Democratic-Legislation-October-2018.pdf
[37] تعديل مقترح على قانون (تمويل) الأحزاب السياسية (إلغاء التمويل المقدم من حزب يدعو إلى مقاطعة دول إسرائيل)، 2015، على الرابط: fs.knesset.gov.il//20/law/20_lst_315932.docx (باللغة العبرية).
[38] تعديل مقترح على قانون أساس: الكنيست (رفض سلطة المحكمة العليا في التدخل في قرار لجنة الانتخابات المركزية فيما يتعلق بالموافقة على أو شطب مرشح أو قائمة من المشاركة في الانتخابات)، 2016، على الرابط: fs.knesset.gov.il/20/law/20_lst_389851.docx (باللغة العبرية).
[39] تعديل مقترح على قانون أساس: الكنيست (إعلان الولاء)، 2017، على الرابط: fs.knesset.gov.il/20/law/20_lst_369571.docx

5. التأثير التمييزي لأنظمة الكنيست

لقد استُخدمت أنظمة الكنيست، التي يُفترض أن تكون قد وُضعت لفرض الممارسات الأخلاقية بين أعضاء الكنيست، من أجل تقييد الحق في حرية التعبير، الأمر الذي يؤثر على أعضاء الكنيست الفلسطينيين بشكل ينطوي على تمييز.

ففي يناير/كانون الثاني 2018، اعتمدت لجنة الكنيست تعديلاً على قواعد الأخلاقيات البرلمانية يسمح للجنة الأخلاقيات في الكنيست، التي تتألف من أعضاء الكنيست الحاضرين بعدم منح أي عضو في الكنيست إذناً بالسفر إلى الخارج، إذا كانت الرحلة مموَّلة من قبل جهة تدعو إلى مقاطعة دولة إسرائيل".[40] إن منظمة العفو الدولية لم تدْعُ إلى أو تتبنَّ أية عمليات مقاطعة محددة، لا لإسرائيل ولا لأية دولة أخرى أو شركة. بيد أنها تعتبر الدعوة إلى المقاطعة شكلاً من أشكال حرية التعبير التي ينبغي احترامها. وبالتالي فإنها تشعر بالقلق من أن التعديل يقيد قدرة البرلمانيين على السفر للقيام بأنشطة سياسية مشروعة فقط بسبب الآراء السياسية للمنظمة التي تمول الرحلة.

ولطالما كان أعضاء الكنيست بحاجة إلى الحصول على موافقة لجنة الأخلاقيات على تلقي تمويل للسفر إلى الخارج في سياق القيام بواجباتهم العامة. وقد اتُخذ هذا الإجراء لضمان أن يكون السفر متوافقاً مع متطلبات وظيفة عضو الكنيست، ولمنع الحصول على تمويل من الأفراد الخاصين أو الشركات الذي من شأنه أن يخلق تضارباً في المصالح. وقالت مديرة تطوير السياسات والتشريعات في جمعية حقوق المواطن في إسرائيل دبي جيلد-حايو لمنظمة العفو الدولية إن العملية البرلمانية المتعلقة بالموافقة على السفر إلى الخارج كانت "تهدف أصلاً إلى تعزيز الشفافية والنزاهة"، ولكنها الآن "بدأت تقرر ما هو الرأي السياسي المشروع، وأصبحت فعلياً تشكل آلية للاضطهاد السياسي".[41]

في مارس/آذار 2018، منعت لجنة الأخلاقيات – للمرة الأولى والوحيدة حتى الآن- اثنين من أعضاء الكنيست من السفر إلى الخارج بتمويل من منظمات غير حكومية محددة. وكان من المقرر أن يسافر البرلمانيان: عضو الكنيست الحالي يوسف جبارين من حزب حداش - الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وعضو الكنيست السابقة حنين زعبي، إلى الخارج للمشاركة في مؤتمرات وإعطاء محاضرات. وقد خطط يوسف جبارين لزيارة الولايات المتحدة في رحلة مموَّلة من قبل منظمة غير حكومية مقرها في الولايات المتحدة، وهي "صوت يهودي من أجل السلام". واعتزمت عضو الكنيست حنين زعبي السفر إلى أيرلندا بتمويل من منظمة غير حكومية أيرلندية، تُسمى "التضامن الأيرلندي- الفلسطيني".

وقد استندت القرارات المتعلقة برفض إعطاء إذن السفر إلى "قائمة سوداء"، وضعتْها وزارة الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية، وتضم المنظمات في الخارج التي تعتبرها داعمة لمقاطعة إسرائيل.[42] ففي 22 أبريل/نيسان 2018، قدَّم عضو الكنيست يوسف جبارين ومركز "عدالة" التماساً مشتركاً تضمَّن طعناً بالقرار أمام المحكمة العليا. ولم تُصدر المحكمة بعد حكماً بشأن الالتماس.[43]

وفي تعليق لعضو الكنيست عايدة توما سليمان، من حزب حداش - الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، على تعديل قواعد الأخلاقيات، قالت لمنظمة العفو الدولية: "الجميع يعرف أننا لن نستطيع تمويل رحلات إلى الخارج لكسب التأييد. إذ أن التعديل يمثل محاولة لتقييد إحدى الأدوات الأكثر أساساً التي يستخدمها البرلمانيون للتعبير عن آرائهم والوصول إلى جماهير متنوعة".

كما قامت لجنة الأخلاقيات في الكنيست بتعليق مشاركة أعضاء فلسطينيين في الكنيست لقيامهم بمهامهم المشروعة داخل دوائرهم الانتخابية. ففي فبراير/شباط 2016، قامت لجنة الأخلاقيات في الكنيست بتعليق مشاركة ثلاثة أعضاء فلسطينيين في الكنيست من حزب "بلد" في مناقشات وجلسات اللجان في الكنيست، بعد أن قضت بأنهم دعموا العنف بالوقوف دقيقة صمت خلال اجتماع عقدوه مع العائلات الفلسطينية التي قُتل أبناؤها على أيدي القوات الإسرائيلية عقب مهاجمتهم، أو بزعم مهاجمتهم، إسرائيليين.[44] وتلقَّت لجنة الأخلاقيات أكثر من 450 شكوى بشأن أعضاء الكنيست الثلاثة،

---

[40] الكنيست، *قواعد الأخلاقيات لأعضاء الكنيست*، على الرابط: main.knesset.gov.il/Activity/committees/Ethics/Documents/EthicsRules.pdf (باللغة العبرية).

[41] مقابلة منظمة العفو الدولية مع دبي جيلد حايو، حيفا، 8 أبريل/نيسان 2019.

[42] الكنيست، عضو الكنيست "كيش" يدعو إلى منع رحلات أعضاء الكنيست إلى الخارج المموَّلة من قبل منظمات المقاطعة "بي دي إس"، 18 يناير/كانون الثاني 2018، على الرابط: m.knesset.gov.il/EN/News/PressReleases/pages/Pr13728_pg.aspx؛ ذي تايمز أوف إسرائيل، "أولاً، الكنيست يمنع أعضاء الكنيست من السفر على حساب المنظمات المؤيدة للمقاطعة"، 14 مارس/آذار 2018، على الرابط: www.timesofisrael.com/in-first-knesset-bars-mks-from-traveling-on-pro-boycott-groups-dime

[43] عدالة، المحكمة الإسرائيلية العليا تصدر أمراً في قضية سفر عضو الكنيست جبارين مع "صوت يهودي من أجل السلام"، 7 يونيو/حزيران 2018، على الرابط: www.adalah.org/en/content/view/9537

[44] *دي آيريش تايمز*، "تعليق مشاركة سياسيين عرب – إسرائيليين بسبب قيامهم بزيارات إلى عائلات فلسطينية"، 9 فبراير/شباط 2016، على الرابط: www.irishtimes.com/news/world/middle-east/israeli-arab-politicians-suspended-over-visits-to-palestinian-families-1.2528598

من بينها شكوى مقدمة من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. وعلَّقت لجنة الأخلاقيات مشاركة عضو الكنيست السابقة حنين زعبي، وعضو الكنيست الحالي باسل الغطاس، لمدة أربعة أشهر، وعضو الكنيست السابق جمال زحالقة لمدة شهرين.

وقد نفى أعضاء الكنيست الثلاثة جميع المزاعم المتعلقة بدعم العنف، وأوضحوا أن سبب الاجتماع هو مساعدة العائلات على استعادة جثامين أبنائها المتوفين، التي لم تفرج عنها السلطات الإسرائيلية، كي تقوم بدفنها. وقالوا إنه لم يتم إعطاؤهم سوى مهلة يوم واحد للإعداد للجلسة أمام لجنة الأخلاقيات. وقام الاتحاد البرلماني الدولي – الكنيست عضو فيه – بمراجعة القضية بعد تقديم شكوى له في مارس/آذار 2016. وفي فبراير/شباط 2019، وجدت لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بالحقوق الإنسانية للبرلمانيين أن قرارات التعليق "لا مبرِّر لها"، وتشكل انتهاكاً لحقوق أعضاء الكنيست في حرية الرأي والتعبير.[45]

ويبدو أن تطبيق الإجراءات التأديبية ضد أعضاء الكنيست الفلسطينيين ينطوي على تمييز، نظراً لأن أعضاء الكنيست اليهود لا يواجهون عواقب مشابهة لاجتماعاتهم مع عائلات المدنيين اليهود الذين ارتكبوا هجمات عنيفة ضد الفلسطينيين. ففي 2015، التقت عضو الكنيست أياليت شاكيد من حزب البيت اليهودي، التي كانت وزيرتاً للعدل في ذلك الوقت، مع والدة قاصر مشتبه به في قتل ثلاثة فلسطينيين عقب هجوم بإضرام النار في دوما في محافظة نابلس في الضفة الغربية المحتلة في 2014.[46] وقد وصفت الحكومة الإسرائيلية الهجوم بأنه هجوم "إرهابي". ولكن أياليت شاكيد لم تواجه أية إجراءات تأديبية.

[45] الاتحاد البرلماني الدولي، إسرائيل – قرار اعتمدته اللجنة المعنية بالحقوق الإنسانية للبرلمانيين في جلستها رقم 158، 8 فبراير/شباط 2019، على الرابط: www.ipu.org/sites/default/files/documents/d-israel-158-e.pdf
قرر الاتحاد البرلماني الدولي أن "ثلاثة أعضاء في الكنيست التقوا عائلات فلسطينية كجزء من ممارستهم المشروعة لعملهم البرلماني، وذلك من أجل مساعدتها على استعادة جثامين أبنائها المتوفين"، وأن البرلمانيين الثلاثة وقفوا دقيقة صمت وفقاً لتراثهم الثقافي والديني كممارسة عُرفية تؤدَّى احتراماً للموتى بوجه عام، بغض النظر ظروف وفاتهم".

[46] مجلة +972 ، "سياسيون يهود يلتقون عائلات الإرهابيين كذلك"، 7 فبراير/شباط 2016، انظر الرابط: 972mag.com/jewish-politicians-meet-with-terrorist-families-too/116779/

6. شطب مشاريع القوانين على أسس سياسية

خلال العملية التشريعية التي أدت إلى اعتماد "قانون الدولة القومية" في 19 يوليو/تموز 2018، اقترح أعضاء فلسطينيون في الكنيست مشروع قانون في يونيو/حزيران 2018، قدموا فيه تعريفاً بديلاً لإسرائيل بأنها "دولة لكل مواطنيها ". وردَّاً على ذلك الاقتراح منع مجلس رئاسة الكنيست، وهو هيئة مؤلفة من رئيس الكنيست ونوابه، وصول مشروع القانون حتى إلى مرحلة المناقشات البرلمانية، وحاججَ بأن ذلك التعريف من شأنه أن ينفي تعريف إسرائيل كدولة يهودية.[47]

وفي 30 ديسمبر/كانون الأول 2018، رفضت المحكمة العليا التماساً كان مركز "عدالة" قد قدَّمه، في يونيو/حزيران 2018، للطعن في قرار شطب القانون.[48] وقررت المحكمة أن حلَّ الكنيست قبل أيام قليلة، في 26 ديسمبر/كانون الأول 2018، جعل الالتماس نظرياً، وامتنعت عن انتقاد أو التعليق على شطب الاقتراح. وقالت سوسن زاهر لمنظمة العفو الدولية إن "المحكمة ماطلت، ولم تتخذ قراراً سريعاً لتمكين أعضاء الكنيست من القيام بأنشطتهم السياسية بدون تدخل وطرح قوانين مقترحة. وبذلك أضفت المحكمة شرعية على عملية فرض القيود على أعضاء الكنيست العرب، وشاركت فيها بحكم الأمر الواقع.[49]

ووفقاً لقواعد الإجراءات المتَّبعة في الكنيست، فإنه "لا يجوز لمجلس الرئاسة الموافقة على مشروع قانون ينفي برأيه وجود دولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي، أو يُعتبر عنصرياً في جوهره".[50] وتضمَّن مشروع القانون عدة مواد هدفتْ إلى تغيير طابع دولة إسرائيل من دولة قومية للشعب اليهودي إلى دولة يتمتع فيها اليهود والعرب بوضع متساوٍ من ناحية الجنسية. بيد أن القرار استند إلى وجهة نظر سياسية معينة، وترى منظمة العفو الدولية أنه انطوى على تمييز ضد أعضاء الكنيست الفلسطينيين الذين لديهم منظورات بديلة، على ما يبدو على أساس أصلهم القومي أو العرقي، وقوَّض حقهم في حرية التعبير.

إن اعتماد "قانون الدولة القومية" (المعروف رسمياً باسم "قانون أساس: إسرائيل – دولة قومية للشعب اليهودي) يمثل مخاطرة بتسهيل المزيد من شطب مشاريع القوانين المقترحة بطريقة تنطوي على تمييز. وقالت سوسن زاهر لمنظمة العفو الدولية: "إن تقديم مشاريع القوانين يمثل أحد الأمور الأساسية التي يمكن أن يقوم بها أعضاء الكنيست العرب لطرح برنامجهم، وسرديتهم، والتعبير عن الصوت الخاص للمواطنين العرب الذين يمثلونهم على النقاش العام والمشروع."[51]

ومنذ عام 2011 عمدَ مجلس رئاسة الكنيست إلى شطب ثلاثة مشاريع قوانين أخرى تتعلق بحقوق الفلسطينيين أو طموحاتهم السياسية، قدمها جميعاً عضو الكنيست الفلسطيني أحمد طيبي من حزب الحركة العربية للتغيير. وجاءت مشاريع القوانين تلك لتعديل قانون أساس الميزانية (إنكار النكبة)، الذي شُطب في 7 يوليو/تموز 2011، ومشروع قانون باسم "القدس عاصمة فلسطين والأمة الإسلامية"، ومشروع قانون لتعديل قانون التعليم الرسمي (المحتويات والتعريفات في الكتب الدراسية)، وشُطبا في 16 يناير/كانون الثاني 2012.[52]

ونادراً ما كانت رئاسة الكنيست في السابق تمنع وصول قانون مقترح إلى مرحلة التصويت البرلماني. وقبل 2011، كان من بين الأمثلة المسجَّلة على منع مشاريع قوانين، ذلك الذي اقترح أن رئيس وزراء إسرائيل يجب أن يكون يهودياً، والذي شُطب في 4 فبراير/شباط 1997، وآخر – عُرف باسم قانون "العين بالعين – الذي هدفَ إلى إعطاء تفويض بإخلاء الأحياء الفلسطينية في حال أُرغمت الحكومة الإسرائيلية على إخلاء المستوطنات اليهودية في مرتفعات الجولان، والذي شُطب في 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2004.

---

[47] هآرتس، "مجلس الكنيست يحظر قانون يعرّف إسرائيل بأنها 'دولة لكل مواطنيها'، 4 يونيو/حزيران 2018، على الرابط: www.haaretz.com/israel-news/.premium-knesset-council-bans-bill-to-define-israel-as-state-for-all-citizens-1.6145333

[48] عدالة، مركز *عدالة يتوجه إلى المحكمة العليا بعد رفض رئيس الكنيست ونوابه مشروع قانون أعضاء الكنيست العرب الذي يعلن أن إسرائيل 'دولة لكل مواطنيها'*، 11 يونيو/حزيران 2018، على الرابط: www.adalah.org/en/content/view/9541 (في قضية محكمة العدل العليا رقم 4552/18، *جمال زحالقه ضد الكنيست*، قرار الحكم، 30 ديسمبر/كانون الأول 2018)؛ عدالة، *المحكمة الإسرائيلية العليا* ترفض السماح بمناقشة قانون الحقوق المتساوية الكاملة، وقانون إسرائيل دولة لكل مواطنيها في الكنيست، 30 ديسمبر/كانون الأول 2018، على الرابط: www.adalah.org/en/content/view/9660

[49] مقابلة منظمة العفو الدولية مع سوسن زهر، حيفا، 17 أبريل/نيسان 2019.

[50] قواعد إجراءات الكنيست، 14 يونيو/حزيران 2018، على الرابط: knesset.gov.il/rules/eng/ChapterG2.pdf (ترجمة غير رسمية).

[51] مقابلة منظمة العفو الدولية مع سوسن زهر، حيفا، 17 أبريل/نيسان 2019.

[52] انظر، ذي جيروساليم بوست، ابطال قوانين الطيبي بسبب تقويض الدولة اليهودية"، 16 يناير/كانون الثاني 2016، على الرابط: www.jpost.com/Diplomacy-and-Politics/Tibi-bills-disqualified-for-undermining-Jewish-state#/؛ عدالة، المحكمة العليا ترفض التماس عضو الكنيست الطيبي ضد رفض الكنيست الاستماع إلى "قانون النكبة"، 5 فبراير/شباط 2013، على الرابط: www.adalah.org/en/content/view/7928

7. بيانات تنزع الشرعية عن البرلمانيين الفلسطينيين

واجهَ أعضاء الكنيست الفلسطينيون بيانات تحريضية من مسؤولين حكوميين إسرائيليين كبار وغيرهم من أعضاء الكنيست، تهدف، على ما يبدو، إلى نزع شرعيتهم وشرعية عملهم.

ونُقل عن ياريف ليفين، وزير السياحة في ذلك الوقت، قوله في 27 أغسطس/آب 2018 إن أعضاء الكنيست الفلسطينيين الذين دعوا الأمم المتحدة إلى إدانة إسرائيل إثر اعتماد "قانون الدولة القومية" يجب محاكمتهم بتهمة "الخيانة".[53] ونُقل عن أفيغدور ليبرمان، وزير الدفاع في ذلك الوقت اتهامه، في 21 مايو/أيار 2018، عضو الكنيست الفلسطيني أيمن عودة من حزب حداش - الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وزملاءه بأنهم "طابور خامس"، وقوله إنه ينبغي "تجريمهم" بسبب دعمهم مظاهرة في حيفا احتجاجاً على مقتل متظاهرين فلسطينيين في قطاع غزة على أيدي القوات الإسرائيلية، في سياق احتجاجات مسيرة "العودة الكبرى".[54] ووصفت ميري ريغيف، وزيرة الثقافة الإسرائيلية في ذلك الوقت، عضو الكنيست السابقة حنين زعبي بأنها "خائنة"، بعد أن اتهمت عضو الكنيست الفلسطينية المعارضة في البرلمان بالنفاق إزاء عدم الوقوف ضد العنصرية.[55]

وقد لخَّصت حنين زعبي انطباعها حول الوضع لمنظمة العفو الدولية على هذا النحو: "يواجه أعضاء الكنيست الفلسطينيون حملات تشهير وبيانات تحريضية وغيرها من محاولات نزع شرعيتهم، وشرعية عملهم، من قبل السلطات الإسرائيلية والكنيست نفسه ووسائل الإعلام. فاستهداف ممثلي الفلسطينيين يبدو جزءاً من محاولة عرقلة مشاركتهم في الحياة العامة والسياسية في إسرائيل.[56]

وخلال انتخابات أبريل/نيسان 2019، واجهَ أعضاء الكنيست الفلسطينيون إلى جانب مواطنين فلسطينيين آخرين من اسرائيل مزيداً من التعليقات الترهيبية من قبل مسؤولين حكوميين كبار. فقد قال بنيامين نتنياهو إن "إسرائيل ليست دولة لجميع المواطنين... بل هي الدولة القومية للشعب اليهودي وحده"، ووصف الأحزاب الفلسطينية بأنها تحاول القضاء على دولة إسرائيل.[57]

وخلص تحليل أجراه المركز العربي لتطوير الإعلام الاجتماعي "حملة" لما يزيد على 450,000 عبارة عنصرية أو إهانة أو تحريض ضد الفلسطينيين على وسائل التواصل الاجتماعي خلال 2018، إلى نتيجة مفادها أن خطاب العنف استهدف بشكل رئيسي الأحزاب الفلسطينية وعضويْ الكنيست الفلسطينيَيْن أيمن عودة وأحمد طيبي، ولا سيما فيما يخص اعتماد "قانون الدولة القومية".[58]

---

[53] ذي تايمز أوف إسرائيل، "وزير يحث على محاكمة "الخونة" العرب من أعضاء الكنيست الذين يطالبون بإدانة الأمم المتحدة لإسرائيل"، 27 أغسطس/آب 2018، على الرابط: www.timesofisrael.com/minister-urges-prosecution-of-arab-mk-traitors-who-seek-un-censure-of-israel/

[54] ذي تايمز أوف إسرائيل، "وزير الدفاع: ينبغي "تجريم" عضو الكنيست العربي القيادي وزملائه، 'كطابور خامس'، 21 مايو/أيار 2018، على الرابط: www.timesofisrael.com/defense-minister-top-arab-mk-a-fifth-column-should-be-outlawed

[55] يديعوت أحرونوت، "الوزير رجيف لعضو الكنيست حنين زعبي: إذهبي إلى غزة أيتها الخائنة"، 27 ديسمبر/كانون الأول 2017، على الرابط: www.ynetnews.com/articles/0,7340,l-5062676,00.html

[56] مقابلة منظمة العفو الدولية مع حنين زعبي، 12 أغسطس/آب 2019.

[57] هآرتس، نتنياهو يهاجم تحالف غانتس– لبيد: إنهم يعتمدون على نوايا الأحزاب العربية بشأن تدمير إسرائيل"، 21 فبراير/شباط 2019، على الرابط: www.haaretz.com/israel-news/elections/netanyahu-blasts-gantz-lapid-they-rely-on-arab-parties-who-want-to-destroy-israel-1.6958943؛ فورين بوليسي – كيف تقوم إسرائيل بتهميش مواطنيها العرب"، 15 أبريل/نيسان 2018، على الرابط: foreignpolicy.com/2019/04/15/how-israel-marginalizes-its-arab-citizens

[58] المركز العربي لتطوير وسائل التواصل الاجتماعي (حملة)، مؤشر العنصرية والتحريض في شبكات التواصل الاجتماعي الإسرائيلية 2018: تعليق تحريضي ضد الفلسطينيين كل 66 ثانية، 11 مارس/آذار 2019، على الرابط: 7amleh.org/2019/03/11/the-index-of-racism-and-incitement-in-israeli-social-media-2018-an-inciting-post-against-palestinians-every-66-seconds/
وقد بلغت تلك التعبيرات أوجها فيما يتعلق بسن قانون أساس: إسرائيل – دولة قومية للشعب اليهودي.

8. الحق في حرية التعبير والمشاركة في الشؤون العامة وعدم التعرُّض للتمييز بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان

إن الحق في حرية التعبير يوفر وسيلة لتبادل وتطوير الآراء، في الوقت الذي يتيح للأشخاص التماس وتلقِّي ونشر المعلومات والأفكار من شتى الأنواع. وهذا الحق مكرَّس في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[59] وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[60] – وإسرائيل دولة طرف في كليهما. ويُعتبر هذا الحق مفتاحاً لإحقاق العديد من حقوق الإنسان الأخرى.

وينطبق الحق في حرية التعبير على جميع أنواع المعلومات والأفكار، بما في ذلك التعبير الذي قد يكون صادماً أو مقلقاً للجمهور. وفي حين أن الحق في حرية التعبير ليس حقاً مطلقاً، فإنه يتعين على الدول ضمان أن تكون القيود التي تفرضها عليه منصوصاً عليها في القانون وضرورية ومتناسبة، لهدف مشروع (حماية الأمن الوطني أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة، وحماية حقوق الآخرين).[61] ولا يقع على عاتق الدول واجب احترام حرية التعبير فحسب، وإنما حمايتها ومنع انتهاكها من قبل الفاعلين غير التابعين للدولة.[62] كما يجب على الدولة مكافحة الهجمات التي تهدف إلى إسكات الأشخاص الذين يعبرون عن أنفسهم، والتحقيق في تلك الهجمات وتوفير التعويضات المناسبة للضحايا.

وعلاوةً على ذلك، واتساقاً مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري – إسرائيل دولة طرف فيهما - يتعين على الدول ضمان إمكانية ممارسة الحق في حرية التعبير بدون تمييز، بما فيه التمييز على أساس الأصل الوطني أو العرقي أو الرأي السياسي، وألا يتم وضع القيود على الحق في حرية التعبير على نحو ينطوي على تمييز.[63]

إن مبدأ عدم التمييز والمساواة ضروري للتمتع بجميع حقوق الإنسان الأخرى. ولذلك نصَّت اتفاقيات حقوق الإنسان على المبدأ الأساسي الذي يقضي بأنه ينبغي تمكين الأفراد من ممارسة حقوقهم بدون تمييز.[64] إذ أن التمييز يقوّض كرامة الناس، ويُعرَّف في القانون الدولي لحقوق الإنسان بأنه يمثل معاملة غير متساوية تقوم على أسس محظورة (من قبيل العرق والأصل الوطني والرأي السياسي وغيرها)، بدون مبررات موضوعية.[65] ويمكن أن يكون التمييز مباشراً أو غير مباشر. وقد يحدث التمييز غير المباشر نتيجة لوجود قوانين تبدو محايدة ظاهرياً أو سياسات تضرُّ بمصلحة جماعة معينة بشكل غير متناسب. ومن هنا، يقع على عاتق الدولة واجب عدم التمييز في أفعالها وسياساتها، وضمان إحقاق حقوق الإنسان بطريقة متساوية ولا تنطوي على تمييز، وإلغاء أي تشريع ينطوي على تمييز.[66] ومن المهم للغاية أن نشير إلى أنه على عاتق الدولة يقع التزام بحظر الدعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية، التي تشكل تحريضاً على العنف أو العداء أو التمييز.[67]

إن حرية التعبير وحظر التمييز يكتسبان أهمية خاصة للبرلمانيين. وقد أكدت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهي هيئة الخبراء المستقلين التي تتولى مراقبة تنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من قبل الدول الأطراف فيه، أنه "من الضروري أن يتمكن المواطنون والمرشحون والممثلون المنتخبون من تبادل المعلومات والآراء بحرية حول مسائل تتعلق بالشؤون العامة والشؤون السياسية" لإحقاق الحق في حرية التعبير.[68] وقد تؤدي انتهاكات الحق في حرية التعبير إلى منع البرلمانيين المنتخبين

---

[59] الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 19.

[60] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19..

[61] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 19 (3)؛ لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34: المادة 19: حرية الرأي والتعبير، 12 سبتمبر/أيلول 2011، رقم الوثيقة: UN Doc. CCPR/C/GC/34، الفقرات 21-23.

[62] لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34: المادة 19: حرية الرأي والتعبير، 12 سبتمبر/أيلول 2011، رقم الوثيقة: UN Doc. CCPR/C/GC/34، الفقرتان 7، 11؛ لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم31: طبيعة الالتزام القانوني العام المفروض على الدول الأطراف في العهد، 26 مايو/أيار 2004، رقم الوثيقة: UN Doc. CCPR/C/21/Rev.1/Add. 13، الفقرة 4.

[63] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 2(1)؛ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المادة 5(viii)

[64] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المواد 2، 3، 26؛ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ أنظر أيضاً العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادتان 2، 3؛ اتفاقية حقوق الطفل، المادة 2؛ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادتان 5، 6.

[65] للاطلاع على تحليل أكثر تفصيلاً لتعريف التمييز في القانون الدولي لحقوق الإنسان، انظر، منظمة العفو الدولية، *التعامل مع الاختلاف: إطار مكافحة التمييز في أوروبا* (رقم الوثيقة: EUR 01/003/2009)، الفصل 2.

[66] الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، المادة 2.

[67] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 20.

[68] لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام رقم 34: المادة 9:1 حرية الرأي والتعبير، 12 سبتمبر/أيلول 2011، رقم الوثيقة: UN Doc. CCPR/C/GC/34 ، الفقرة 20.

رقم الوثيقة: MDE 15/0882/2019
أيلول / سبتمبر 2019
اللغة الأصلية: الإنجليزية
amnesty.org

من تأدية مهامِّهم، وتمثيل جمهورهم بشكل ملائم، وتشكِّل تعدياً على حق الجمهور في بث آراء بديلة بِحرية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التمييز ضد البرلمانيين المنتخبين لا يتناقض مع الحق في المساواة وعدم التمييز فحسب، بل قد يقوِّض الحقوق الإنسانية الأخرى للأفراد والجماعات، من قبيل الحق في المشاركة المتساوية في الانتخابات والحق في المشاركة في تسيير الشؤون العامة.[69] إن خطاب التمييز والدعوة إلى الكراهية يقتضيان رداً حكومياً ملائماً، ولاسيما عندما يستهدفان ممثلين منتخبين وعندما يَصدران عن مسؤولين حكوميين. وكما أشارت لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري، وهي هيئة الخبراء المستقلين التي تتولى مراقبة تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري من جانب الدول الأطراف فيها، "فإن حظر نشر جميع الأفكار التي تقوم على أساس التفوق العنصري أو الكراهية العنصرية أمر يتماشى مع الحق في حرية الرأي والتعبير".[70]

وبالإضافة إلى التزامات إسرائيل بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، باحترام الحقوق في حرية التعبير، وعدم التعرُّض للتمييز وحمايتها والإيفاء بها، فإن المحكمة العليا اعترفت بها كحقوق أساسية على الرغم من غيابها عن القوانين الأساسية الإسرائيلية.[71]

---

[69] العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 25؛ لجنة حقوق الإنسان، التعليق العام رقم 25: الحق في المشاركة في الشؤون العامة وحقوق التصويت والحق في الوصول إلى الخدمات العامة على قدم المساواة، 12 يوليو/تموز 1996. وثيقة الأمم المتحدة رقم: UN Doc. CCPR/C/21/Rev.1/Add.7.

[70] لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري، الملاحظات الختامية للجنة: إسرائيل، 3 أبريل/نيسان 2012، وثيقة الأمم المتحدة رقم: UN Doc. CERD/C/ISR/CO/14-16

[71] انظر محكمة العدل العليا، القضية رقم 75/53، *شركة كولحآم المحدودة ضد وزير الداخلية*، التي اتُخذ قرار بشأنها في 16 أكتوبر/تشرين الأول 1953، انظر الرابط: versa.cardozo.yu.edu/sites/default/files/upload/opinions/Kol%20Ha%27am%20Co.%2C%20Ltd.%20v.%20Minister%20of%20the%20Interior.pdf (ترجمة غير رسمية)؛ محكمة العدل العليا، القضية رقم 4541/94، *ميلر ضد وزير الدفاع*، 8 نوفمبر/تشرين الثاني 1994، على الرابط: versa.cardozo.yu.edu/opinions/miller-v-minister-defence (ترجمة غير رسمية)؛ محكمة العدل العليا، القضية رقم 6698/95 *عادل قعدان ضد دائرة أراضي إسرائيل*، 8 مارس/آذار 200، على الرابط: www.escr-net.org/caselaw/2014/hc-669895-aadel-kaadan-v-israel-lands-administration-541-pd-258 (ترجمة غير رسمية).

9. نتائج وتوصيات

يواجه أعضاء الكنيست الفلسطينيون تهديدات متزايدة لحقهم في حرية التعبير. وقد تجلَّت تلك التهديدات في السنوات القليلة الأخيرة عبر التغييرات التشريعية – بعضها مُقرٌّ، وبعضها الآخر مُقترَح؛ وأنظمة الكنيست التي من المفترض أنها وُضعت لفرض الممارسات الأخلاقية بين أعضاء الكنيست؛ وشطب مشاريع القوانين البرلمانية على أسس سياسية. وقد أثَّرت هذه الإجراءات على أعضاء الكنيست الفلسطينيين بشكل ينطوي على تمييز، وبالنتيجة أدت إلى انتقاص حقهم في المشاركة السياسية في إسرائيل على قدم المساواة. كما واجه أعضاء الكنيست الفلسطينيون بيانات تحريضية هدفت على ما يبدو إلى نزع شرعيتهم وشرعية عملهم من قبل مسؤولين حكوميين إسرائيليين، وأعضاء آخرين في الكنيست.

إن هذه التهديدات تشكل بواعث قلق بذاتها ولِذاتها، كما تعكس الأوضاع على النطاق الأوسع في إسرائيل، التي ضاق فيها المجال أمام الأصوات التي تنتقد معاملة الحكومة الإسرائيلية للفلسطينيين، وترسَّخ التمييز ضد المواطنين الفلسطينيين بسبب إجراءات من قبيل إقرار "قانون الدولة القومية" في 2018.

وفي ضوء ما سبق، فإن منظمة العفو الدولية تقدم التوصيات التالية:

9.1 إلى الكنيست الإسرائيلي

- إلغاء التعديل الذي كان قد أُقر في عام 2016 كقانون يُعرف باسم: قانون أساس: الكنيست يسمح للكنيست بطرد أعضاء منتخبين من خلال التصويت بالأغلبية من قبل زملائهم البرلمانيين.
- إلغاء التعديل في قواعد أخلاقيات البرلمان، الذي يسمح للجنة الأخلاقيات في الكنيست بعدم منح عضو الكنيست إذناً بالسفر إلى الخارج إذا كانت الرحلة مموَّلة من قبل "جهة تدعو إلى مقاطعة دولة إسرائيل".
- وضع حد للاستهداف التعسفي لأعضاء الكنيست الفلسطينيين بسبب ممارسة عملهم السياسي المشروع، وذلك من خلال استخدام أنظمة الأخلاقيات البرلمانية بشكل تمييزي.
- إلغاء أو إجراء تعديل جذري على القوانين التي تسهِّل التمييز ضد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، بما فيها "قانون الدولة القومية" (المعروف رسمياً باسم "قانون أساس: إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي).
- الامتناع عن شطب مشاريع القوانين المقترحة التي تقوم على أسس تنطوي على تمييز، من قبيل الرأي السياسي.
-

9.2 إلى حكومة إسرائيل

- ضمان احترام الحق في حرية التعبير للمسؤولين المنتخبين بدون تمييز، وضمان عدم تقييد أنشطتهم على أسس تنطوي على تمييز، من قبيل الرأي السياسي.
- الامتناع عن استخدام لغة من شأنها نزع شرعية أعضاء الكنيست الفلسطينيين أو تشويه سمعتهم، وإدانة الهجمات التي يشنُّها عليهم أعضاء كنيست آخرون.
- توفير الحماية الدستورية لمبدأ عدم التمييز بإدماجه في القوانين الأساسية لإسرائيل.
-

9.3 إلى حكومات الدول الأخرى

- السعي بنشاط إلى اغتنام الفرص لمقابلة البرلمانيين الذين يمثلون المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، أو العمل معهم بشكل علني.
- استنكار الروايات السلبية التي لا أساس لها من الصحة ضد أعضاء الكنيست الفلسطينيين، بما فيها الاتهامات المضلِّلة بدعم الإرهاب.

رقم الوثيقة: MDE 15/0882/2019
أيلول / سبتمبر 2019
اللغة الأصلية: الإنجليزية
amnesty.org

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعاً.

اتصل بنا

israelpalestine@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

انضم إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic

@AmnestyAR

رقم الوثيقة: MDE 15/0882/2019
أيلول / سبتمبر 2019
اللغة الأصلية: الإنجليزية
amnesty.org

منظمة العفو الدولية

مُنتخَبون لكن مقيَّدون

تضييق المجال أمام البرلمانيين الفلسطينيين في الكنيست الإسرائيلي

يواجه الأعضاء الفلسطينيون في برلمان إسرائيل "الكنيست" تهديدات متزايدة لحقهم في حرية التعبير. وتُعتبر هذه التهديدات من دلالات الأوضاع على نطاق أوسع في إسرائيل، التي ضاق فيها المجال أمام الأصوات التي تنتقد معاملة الحكومة الإسرائيلية للفلسطينيين، وترسَّخَ التمييز ضد المواطنين الفلسطينيين.

وقد قامت منظمة العفو الدولية بتحليل تلك التهديدات من خلال مراجعة القوانين وقواعد الأخلاقيات، والبيانات الحكومية وتقارير منظمات حقوق الإنسان، بالإضافة إلى مقابلة البرلمانيين وغيرهم. ووجدت المنظمة أن التغييرات التشريعية – بعضها مُقر وبعضها الآخر مُقتَرح – وأنظمة الكنيست التي يُفترض أنها وُضعت لفرض الممارسات الأخلاقية، وشطب مشاريع القوانين البرلمانية على أسس سياسية، أدت إلى تقويض حرية التعبير. وقد أثَّرت هذه الإجراءات على البرلمانيين الفلسطينيين على نحو ينطوي على تمييز، وأدت بالتالي إلى انتقاص حقهم في المشاركة السياسية في إسرائيل على قدم المساواة. كما واجه البرلمانيون الفلسطينيون بيانات تحريضية ضدهم تهدف، على ما يبدو، إلى نزع شرعيتهم وشرعية عملهم من قبل مسؤولين حكوميين إسرائيليين كبار وغيرهم.

إن منظمة العفو الدولية تدعو الحكومة الإسرائيلية إلى ضمان احترام حق المسؤولين المنتخبين في حرية التعبير بدون تمييز. وتحثُّ المنظمة الكنيست على إلغاء القوانين التي تتضمن تمييزاً ضد البرلمانيين الفلسطينيين، وضد المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل على النطاق الأوسع.

رقم الوثيقة: MDE 15/0882/2019
أيلول / سبتمبر 2019
اللغة الأصلية: الإنجليزية
amnesty.org

منظمة العفو الدولية